

انتهازية الوعي التلفيقي «المشترك أنموذجاً»



محمد علي عناش

يصر إعلام حزب الإصلاح على ألا يتعاطى مع القضايا والمشاكل الوطنية، بمهنية وأخلاقية ووفقاً للحقائق والمعطيات الواقعية، وفي مقدمة هذه القضايا فشل وفساد حكومة الوفاق الوطني، كما يصر على أن يواصل مشوار التضليل وقلب الحقائق وامتهان عقول الناس، وتمييع القضايا، واختلاق الازمات تلو الازمات كي يستمر الوضع في مسار منحرف وهو مسار تنفيذ أهداف الإصلاح في الاستيلاء، على السلطة وكيفما كانت النتائج..

المشترك بالثورة والتغيير ليس الثورة على منظومة قيم سلبية كانت سائدة ولا تغيير سياسات وبرامج فاشلة، ولا تغيير عقلية معيقة للتغيير على مستوى الإدارة والتعامل والإداء المؤسسي، لذا لم يأت بفلسفة جديدة في الحكم وإدارة شؤون البلاد، لأنهم فهموا الثورة والتغيير بأنه تغيير أشخاص واقضاء معارضين، وحرزبة مؤسسات والبحث عن محاصصة وعن عوائد ومصالح مادية، فكانت النتيجة هو هذا الفشل وهذا الفساد وهذا الانفلات والانحياز على جميع المستويات، وخاصة على المستوى الإقليمي والمستوى الاقتصادي المنهار تماماً..

هم الآن يقرون بأن البلاد تعيش وضعاً اقتصادياً خطيراً لكنهم لا يقرون بفشل وفساد الحكومة بل يحتفلون لها الإعداء ويبحثون عن كبش فداء، لتحمله وزر هذه المرحلة ومساوئها، بأن هذا التداعي والانحياز ليس بسبب الحكومة وإنما بسبب تراكمات النظام السابق، هم يسعون لفرض جرعة قاتلة لكنهم يريدون تنفيذها بعد رسم صورة في ذهنية الغالبية العظمى من الشعب مفادها أن النظام السابق هو السبب.

واستغلالها لصالحهم بشكل سافر وبمتهنى التناقض بين اقوالهم وافعالهم، وأهم هذه التراكمات التي لا يتكلم عنها المشترك ان معسكرات الفرقة كانت تضم عشرات الآلاف من المجندين الوهميين والفارين، وكانت مرتباتهم تنهب الى جيب قائد الفرقة علي محسن الاحمر، الذي وقف في فترة سابقة عائقاً امام حركة الإصلاح التي تبناها العميد احمد علي عبدالله صالح داخل المؤسسة العسكرية وهو أيضاً الذي مانع وبشدة تطبيق نظام البصمة على معسكراته، ومع بداية أزمة 2011م نزل علي محسن الى الساحة هرباً من المسئولية وليطوي تاريخاً من فسادة وعيبه في المؤسسة العسكرية بفساد وعيب جديد أكثر انتهازي وكارثية بإحلال واستبدال هؤلاء الجنود الوهميين والفارين من كوادر الإصلاح مع إعطاء بعض الفئات لبقية أحزاب المشترك، مثل هذه المسائل والقضايا الخطيرة لا يتكلم عنها المشترك ولا يتبناها إعلامه لأنها تفضحهم وتكشف وعي المشترك بالتغيير وحقيقة شعاراته الوطنية التي يرددونها، فقد أثبتت الوقائع على مدى ثلاث سنوات، أن وعي

والطوباويين، لكننا ندافع عن الحقيقة، عندما يصل خطاب التضليل والتلفيق الى هذا المستوى من الرخص والامتهان والانحراف بالوعي عن رؤية الواقع كما هو..

المشترك بقيادة الإصلاح يتعامل مع القضايا الوطنية باستخفاف ويتعاطى مع الحقائق بمتهنى التناقض وبوعي انتهازي تلفيقي، فهو يبحث دائماً عن كبش فداء، وهو في المعارضة او هو حاكماً، يريد ان يوارى فضائحه التي انتجها في هذه المرحلة بترجيلها على النظام السابق، كترامات واعبا، متوارثة وهو نوع من المكر والتلفيق السياسي السيء، كي يعطوا لمساوئهم مبررات واعذاراً، وفي نفس الوقت تبقى الصورة المشوهة عن النظام السابق مرسومة في ذهنية الكثيرين ممن يحملون وعياً قاصراً في قرارة الواقع كما هو، بينما التراكمات الحقيقية التي تحملنا أعباءها من النظام السابق لا يتكلم عنها اعلام المشترك حتى لا يقال ان الإصلاح كان حاكماً ومكوناً رئيسياً في النظام السابق، وحتى لا تنكشف سوء نواياهم وحقيقة التغيير والمبادئ الوطنية لديهم، عندما يقومون بتوظيف اخطاء المرحلة السابقة

بين حقائق المرحلة وحقائق الماضي، يصبح وزير المالية صخر الوجه معذوراً عندما يقوم بإعفاء شركة سبأ فون التابعة للشبح حميد الاحمر من تسديد ما عليها من ضرائب أرباح تجارية وضرائب مبيعات لعامين متتاليين 2012 - 2013م والتي تبلغ أكثر من 14 مليار ريال لان ذلك تراكمات من النظام السابق، ويصبح مزوراً عندما يقوم بتوظيف أكثر من (45) شخصاً من اقراره وجماعته لان ذلك تراكمات من النظام السابق، ولا يجب مساءلة وزير الكهرباء، صالح سميع فيما يتعلق بفساد مناقصات شراء الطاقة، حتى الانفلات الأمني والاعتداءات اليومية لاتحملها الحكومة لأنها تراكمات، كما انها معذورة عندما تقوم بتجميد المشاريع الاستراتيجية وتوقيف التوظيف وعدم القبض على مخربي الكهرباء ومفجري انابيب النفط والغاز، لدى اعلام الإصلاح مبررات لكن ذلك تحت بند تراكمات النظام السابق.

نحن لا نتكلم عن النظام السابق كنظام ملائكي مبرأ من الأخطاء والسلبيات فليس هناك في العالم نظام مثالي خال من الأخطاء والانحرافات الا في مخيلة الشعراء والفلاسفة والمنظرين

في البداية ظل المشترك وبالذات الإصلاح وإعلامه الذي أد من الكذب والتضليل يتهم النظام السابق بأنه وراء فشل الحكومة، وأنه وراء كل ما يحصل في البلاد من مشاكل وأحداث وعندما لم تنفع هذه الاتهامات التي أصبحت غير مقبولة وغير مستساغة من قبل الغالبية العظمى من أبناء الشعب، خاصة مع انكشاف الكثير من الحقائق عن تورط الكثير من عناصر الإصلاح في قضايا فساد وقضايا تخريب وتقطع وصفقات مشبوهة وتواطؤ أمني في حوادث الاغتيالات والاختطافات ابتكر اليوم نعمة جديدة كي يختلق الإعداء والمبررات لهذه الحكومة الفاشلة التي نكب الوطن والشعب بها، بإرجاع كل فشلها وفسادها الى تراكمات النظام السابق طوال 33 سنة، وهي كلمة مطاطية تهدف لتزييف الوعي بحقائق المرحلة والى مداخلة بعض العقول القاصرة وجرها الى حظيرة الخطاب الموحد في التضليل والبعد عن الحقيقة.

وأمام هذا النهج التضليلي الذي يمارسه الإصلاح وبعض قيادات المشترك الذي ينحرف بنا عن رؤية الواقع ويعيق تفكيرنا عن التمييز

مشروع اغتيال وطن

عندما تسود لغة القتل والاعتقالات في ربوع اليمن، وعندما يكون القاتل هو الوحيد الذي يحظى بالحماية دون أن تصل اليه العدالة لينال جزاءه، حينها تفقد الأشياء معانيها ويصبح كل شيء في هذا الوطن بلا معنى وبلا قيمة سواء، أكانوا احزاباً سياسية او منظمات مجتمع مدني او مؤسسات أمنية وعسكرية او أجهزة استخباراتية او حكومة او نخبة او غيرها من المسميات،

في الجريمة من قبل الجهات المعنية بالتحقيقات والمنوط بها حماية الشعب والحفاظ على أمنه واستقراره، ولهذا فإذا كانت الجهات المعنية بحماية الشعب غير قادرة على اداء وظائفها في حماية أبناء الوطن ومنع وقوع الجريمة فاننا نطالبها على الأقل بمعرفة القاتل والكشف عن الجهة التي تقف وراءه، وبالتالي فإن عدم الكشف عن مرتكبي هذه الجرائم يعد جريمة وخيانة وطنية تستوجب من الجميع سواء أكانوا احزاباً او منظمات مجتمع مدني او غيرها من المكونات الوقوف صفاً واحداً للضغط على الجهات المعنية ومطالبتها بكشف الجهة التي تقف وراء عمليات الاغتيالات، مالم فإن عدم القيام بهذا الواجب الوطني من قبل هذه الاحزاب والمؤسسات يعد تواطؤاً ومشاركة في هذه الجرائم وتفريطاً في امن الوطن واستقراره وحياته ابناًه..



> سمير الناصر

واسترخاض حياة الانسان يصبح الجميع مجرد قتلة بسبب سكوتهم وقبولهم بهذه الجرائم الذي لا يزال القاتل فيها مجهولاً.. ومن يراجع مسلسل الاغتيالات الذي طال المنات من أبناء الوطن مدنيين وعسكريين منذ بداية الأزمة الى اليوم يلاحظ ان كل هذه الجرائم مرت دون ان يتم الكشف عن الجهة التي تقف وراءها.. واعتقد ان التستر على مرتكب هذه الجرائم يعد خيانة وطنية عظمى ومساهمة

الفارقة للمعنى والقيمة، ففقدان القيمة لكل هذه المسميات يأتي بسبب إفتقاد الوظيفة الأساسية التي أنشئت من أجلها هذه الكيانات وبالتالي فإن عدم قيام هذه الأجهزة والكيانات بوظائفها التي أنشئت لها والمتمثلة في القيام بخدمة الانسان ورعايته وحمايته والحفاظ على حياته فإنها تصبح فارقة لمعنى وجودها لأنها فرطت وتهاونت وتستررت على من يقوم بارتكاب جرائم القتل والاعتقالات في حق أبناء الوطن الذين يتساقطون كل يوم وكل ساعة على أيدي عصابات الاجرام في مختلف ربوع الوطن المكلوم الذي تواطأ كل ابناؤه واحزابه ومؤسساته مع هذا القاتل الذي لا يزال مجهولاً وحرراً وطيلاً لكي يمارس هوايته المفضلة في ارتكاب المزيد من الجرائم التي اصبح المشروع الوحيد الذي يوجد في هذا الوطن، وفي ظل هذا الواقع المتسربل بالدم والقتل

الأوضاع الأمنية واللواء الترب

من شأنها الحد من الجرائم والاختلالات الأمنية، والعمل على سرعة تنفيذ الأحكام الشرعية في حق المجرمين والقتلة وقطاع الطرق، وذلك بالتنسيق مع السلطات القضائية المختصة بصورة مستعجلة، وإنهاء كافة أساليب الاستغلال والابتزاز التي يمارسها بعض أفراد الأمن في حق المواطنين، ومن ذلك "الرسامة وأجرة العسكر وتكاليف الطقم وحق شاول الحبس وحق القات" وغيرها من الحقوق التي فرضها البعض على المواطنين بالقوة، تزيد تأمين الطرقات وإعادة ثقة المواطن في رجال الأمن وترجمة شعار "الشرطة في خدمة الشعب" على أرض الواقع.

* نريد أن يضع حداً لسلسلة جرائم الاعتداءات المنهجية التي تستهدف خيرة أبناء اليمن من المدنيين والعسكريين وخصوصاً تلك التي تحدث وسط أمانة العاصمة وعلى مقربة من نقاط الجيش ودوريات الأمن دون أن يتم التعرف على هوية المتورطين فيها، المواطن يريد أن يأمن على نفسه وأولاده وممتلكاته، وهي مهام ومسؤوليات منوطة بوزير الداخلية في المقام الأول وعلى مستوى إنجاز ذلك يُقيم فشل أو نجاح الوزير. فالمواطن الذي يتعرض للقطع على الطريق العام ويتعرض للنهب والسلب وأحياناً للقتل له يهجمه موضوع إخضاع الوظائف داخل الوزارة للمفاضلة، حيث يرى في ذلك حدثاً طبيعياً يخص قيادة الوزارة، بل هناك من يعتبر ذلك إجراءات شكلية وغير ذات جدوى، ويرى هذا المواطن أن تأمين الطرق وضبط عصابات النهب والتقطع أهم وأجدي نفعاً وأكثر ضرورة بالنسبة له، بمعنى أن المواطن لا يحتاج إلى مظاهر وشكليات أمنية تقوم بها وزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها، وإنما هو بحاجة إلى أمن يحفظ عليه حاله وماله وأسرته وحياته ويكفل الأمن والاستقرار لمجتمعهم ووطنه، المواطن بحاجة إلى هبة الدولة التي تجسدها الأمن، المواطن يريد الأمن أفعالاً لا أقوالاً. * صحيح الحمل ثقيل على الوزير الترب، ولكنني أجدد التأكيد أنه يمتلك القدرة على النجاح ما دام يعمل من أجل الوطن، لا من أجل الحزب أو التنظيم أو لمصلحة "زعمان أو فلتان"، واعتقد أنها فرصة تاريخية حصل عليها لإثبات ذاته وإصلاح ما أفسده قطان وتسجيل اسمه بحروف من ذهب في سجل الخالدين في تاريخ اليمن الحديث. هذا وعاشق النبي يصلي عليه وآله.

fatahbanos@yahoo.com



عبد الفتاح علي البنوس

* في علم المنطق المقدمات تدل على النتائج، فكما كانت المقدمات إيجابية، فإن النتائج قطعاً ستكون إيجابية، وانطلاقاً من هذه القاعدة المهمة من قواعد القياس المنطقي فإن المتابع للخطوات التي قام بها وزير الداخلية الجديد اللواء عبد حسين الترب والتوجهات المستقبلية التي أعلن عن تنفيذها عقب توليه مهام قيادة الوزارة يلحظ أنها خطوات إيجابية مبشرة بخير بإذن الله، ونتطلع قياساً على هذه المقدمات إلى أن تكون النتائج مثمرة رغم أننا نعرف صعوبة وتعقيد الأوضاع الأمنية والمعوقات والعراقيل التي تحول دون تحقيق الأمن والاستقرار في ظل الظروف الراهنة، إلا أن حماس الوزير الترب ونشاطه ووقوفه على الأوضاع الأمنية في المحافظات على أرض الواقع يجعلنا نتفاءل بأن استمراره على هذه الوتيرة وتركيته في عمله على الأداء الأمني الذي

يعتمد على الكفاءة والمسؤولية والحرص على المصلحة الوطنية سيجعل منه محط تقدير واحترام كافة أبناء الشعب على اختلاف فئاتهم وتوجهاتهم السياسية والحزبية.

* الخطوات التي قام بها الوزير الترب صححت الكثير من الممارسات السلبية التي قام بها سلفه عبد القادر قحطان الذي تعامل مع وزارة الداخلية باعتبارها وزارة إخوانية بامتياز وظيفتها القيام بدعم وإسناد برامج ومخططات وأهداف الإخوان على حساب المهام الوطنية الموكلة إليها، واعتقد جازماً أن قرب الوزير الترب من العمل الأمني والمسؤوليات الأمنية قبل توليه الوزارة سيساعده كثيراً في قيادة الوزارة بحنكة واقتدار وتحقيق نتائج إيجابية وخصوصاً إذا ما تكاتفت الجهود وعمل الجميع على تهيئة كافة الأجزاء لقيامه بتنفيذ المهام الأمنية المسندة إليه على الوجه المطلوب، فاليد الواحدة لا تصفق ومهما كانت طموحات وتطلعات وخبرات الوزير الترب فإنه بمفرده لن يحقق شيئاً ملموساً فالأمر يتطلب شراكة وطنية للقوى السياسية والمكونات الفاعلة في المجتمع وكافة أبناء الوطن للوصول إلى النجاح الأمني المنشود وإنهاء حالة الفوضى والانفلات الأمني القائم.

* الوزير الترب زار العديد من المحافظات للوقوف على الأوضاع الأمنية فيها وشاهدنا جميعاً الاستعدادات المسبقة من قبل القيادات الأمنية في تلك المحافظات لاستقبال الوزير، حيث هجر البعض منهم منازلهم والتي كانوا يمارسون مهامهم الأمنية منها وعكفوا على القيام ببعض الإجراءات التجميلية لتسحين صورتهم أمام الوزير، هناك أقسام شرطة لم تعرف النظافة منذ أشهر وفجأة وبقدرة قادر تم تنظيفها وإعادة ترميم أثاثها وتحولت بعض سجون أقسام الشرطة إلى متنزهات بعد أن ظلت أشبه بأسطبلات البهائم لدرجة أن الكثير من المواطنين تمنوا أن يكونوا سجناء بعد أن شاهدوا التغييرات التي طرأت عليها، معدات وآليات تواجدت بعد أن كانت غائبة طيلة الفترة الماضية وتواجدها أيضاً العديد من أفراد الأمن المنقطع عن العمل في إدارات الأمن وأقسام الشرطة خوفاً من الوزير الترب، تم الإفراج عن بعض السجناء المعتقلين في أقسام الشرطة تعسفاً من أجل "حق ابن هادي" أو تنفيذاً لأوامر "المشائخ"، انضباط مروري غير مسبوق، وكله من أجل سواد عيون الوزير والذي أنا على ثقة مطلقة بأنه علم تام بالأوضاع الأمنية في تلك المحافظات، ولن تخدعه تلك التحسينات الزنية، وستشهد المرحلة الراهنة سلسلة تغييرات مهمة من شأنها الدفع بالأوضاع الأمنية نحو الاستقرار والحد من الجريمة.

* المطلوب اليوم من الوزير الترب العمل على إعادة تموضع الدوريات والنقاط الأمنية داخل العاصمة صنعاء وعواصم المحافظات وعلى امتداد الطرق الحيوية ومنح كافة العاملين فيها كامل الصلاحيات في مواجهة قوى الإجرام والعناصر الخارجية على النظام والقانون والعمل على تكثيف الدوريات وتزويد إدارات الأمن وأقسام الشرطة والدوريات والنقاط الأمنية بالمعدات اللازمة الكفيلة بالقيام بالمهام الموكلة إليها، لضمان اليقظة الأمنية والتي

